مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية
مجلد ٤٠ العدد ٣ (٢٠٢٤): ١٣٣-١٥٢

Damascus university Journal of arts and humanities
Sciences vol 40 No3 (2024):133-152

الأبعاد الجيوسياسيّة للصراع على مياه نهر اليرموك

مروه نزار الشعشاع[١]، إبراهيم أحمد سعيد[٢]

١- طالبة ماجستير في الجغرافية السياسية-كلية الآداب-جامعة دمشق.
marwa.alshashaa94@damascusuniversity.edu.sy

٢- أستاذ دكتور في الجغرافية السياسية-كلية الآداب-جامعة دمشق.

الملخص:

يتناول هذا البحث التعريف بمفهوم الأنهار الدوليّة، ودراسة أهميّة نهر اليرموك؛ والأساليب السياسيّة غير المباشرة التي اتبعها الكيان الصهيوني لفرض وجوده في المنطقة والسيطرة على مياه النهر من خلال العديد من الاتفاقيّات التي حاكها مع الانتدابين الفرنسي والبريطاني من جهة، ومساندة الولايات المتّحدة لإقامة مشاريعه الكهرومائيّة على مياه اليرموك من جهة أخرى، كل ذلك أدى إلى الاستحواذ على حصّة الدولتين السوريّة والأردنية من المياه، مسبباً أزمة مائيّة امتدّت أبعادها الجيوسياسيّة إلى الوقت الرّاهن؛ وأنّه على الرغم من إقامة مشاريع مشتركة بين البلدين إلا أنّه لايزال الكيان الصهيوني هو المتحكم الأول بالمياه.

الكلمات المفتاحيّة: الأنهار الدوليّة، الأبعاد الجيوسياسيّة، المشاريع المائيّة، سورية، الأردن، نهر اليرموك، الكيان الصهيوني.

تاريخ الإيداع: ٢٠٢٢/١٢/١٤
تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٠٣/٠٧

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

The geopolitical dimensions of the conflict over the waters of the Yarmouk River

Marwa Nezar Alshashaa[1], Ibrahim Ahmad Said[2]
1- Master's Student in Political Geography, Faculty of Arts, Department of Geography.
marwa.alshashaa94@damascusuniversity.edu.sy
2- Professor of Political Geography, Faculty of Arts, Department of Geography.

Abstract:
This research deals with the definition of the concept of international rivers, and the study of the importance of the Yarmouk River; And the indirect political methods that the Zionist entity followed to impose its presence in the region and control the waters of the river through several agreements that it hatched with the French and British Mandates on the one hand, and the support of the United States to establish its hydroelectric projects on the Yarmouk waters on the other hand, all of this led to the acquisition of a share The Syrian and Jordanian states were deprived of water, causing a water crisis whose geopolitical dimensions extended to the present time. And that despite the establishment of joint projects between the two countries, the Zionist entity is still the first controller of water.

Key words: International rivers, The Geopolitical dimensions, Water projects,Syria, Jordan, the Yarmouk River, the Zionist entity.

Received: 14/12/2022
Accepted: 07/03/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

المقدمة:

تُعد المياه من المقوّمات الأساسيّة لحياة الكائنات الحيّة وهي عنصر من عناصر قوّة الدولة وضمان وجودها وبقائها وازدهارها؛ فتمثّل قاعدة الأساس للتطور وتقدم الحياة في كافة مجالاتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة.

تشكّل الأنهار الدوليّة أهميّة خاصة حيث تستطيع أن تتحكّم في العلاقات بين الدول، فهي سلاح ذو حدّين، فمن الممكن أن تكون مصدر تعاون بين الدول المتشاطئة، وقد تكون عامل توتّر ونزاع فتعرّضها للخطر والحرب مع جيرانها.

يشكّل نهر اليرموك جزءاً من الحدود السوريّة الأردنيّة نتيجة التقسيم الاستعماري للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، وأدى زرع الكيان الصهيوني إلى زعزعة الاستقرار.

شكّل تأمين المياه أحد الأسس الجيوبوليتيكيّة لضمان بقاء واستمرار الكيان الصهيوني، من خلال إقامة المستوطنات ومشاريع الري.

يتناول هذا البحث دراسة نهر اليرموك وخصائصه والأبعاد الجيوسياسيّة لتدخل الكيان الصهيوني في مياه النهر ومشاريعه التي انعكس تأثيرها على الدولتين السوريّة والأردنيّة وفي حرمانهما من حقهما في المياه، إضافةً لاستعراض المشاريع المشتركة المقامة بين الدولتين على النهر، فهو لا يتوقف عند هذه الحدود فقد تجاوزها في مبادئه النظرية والعملية، لأن أطماعه من النهر إلى النهر أي من نهر الفرات إلى نهر النيل.

الإطار المكاني والزمني للبحث:

يتحدّد البحث مكانيّاً بنهر اليرموك الذي يقع جنوب غرب سورية عند الحدود السوريّة–الأردنيّة وجزء منه عند الحدود الفلسطينيّة، أما زمانيّاً فيتحدّد منذ مؤتمر بال عام ١٨٩٧م؛ وحتى عام ٢٠٢٢م.

أهميّة البحث:

يحظى نهر اليرموك بأهميّة كبيرة للدولتين السوريّة والأردنيّة وكذلك للكيان الصهيوني ولاسيّما أنه يُعد من أطول روافد نهر الأردن وأهمّها ويُشكّل المصدر الرئيس للمياه السطحيّة العذبة في جنوب غرب سورية وشمال الأردن، ويعد من القضايا الجيوسياسيّة الهامة في المنطقة نظراً لقيمته في عمليّات التنمية والزراعة والصناعة والتي تؤثر على الأمن المائي.

مشكلة البحث:

يسعى الكيان الصهيوني إلى تحقيق أمنه المائي على حساب الدول العربية، وعلى فرض وجوده من خلال إقامته للعديد من المشاريع المائيّة على نهر اليرموك، التي أدّت لحدوث أزمة وضغط على المياه، وانعكس تأثيرها سلباً على الدولتين السوريّة والأردنيّة في الاستفادة الجزئيّة من المياه وتقليل مخصصاتها منها، كما زاد من حدّة المشكلة احتلاله لمرتفعات الجولان وسيطرته على المجرى الأعلى الأكثر غزارةً من النهر، ومحاولته الدائمة للسيطرة على النهر من منبعه وحتى مصبّه، كما سبّب وجودهُ عائقاً في إتمام عمليّة ترسيم الحدود السوريّة الأردنيّة.

فرضيّة البحث:

– إن استمرار سياسات الكيان الصهيوني في سرقة المياه العربية، وتوسيع أنشطته الاستيطانية تزيد من مخاطر عدم الاستقرار في المنطقة وتعطيل عملية السلام.

أهداف البحث:

يهدف البحث لتحقيق الآتي:

١- التعريف بمفهوم الأنهار الدوليّة.

٢- التعريف بنهر اليرموك.

٣- تحليل سياسة التدخل الصهيوني ووجوده الذي شكّل أزمة في استثمار مياه نهر اليرموك.

٤- رصد الأبعاد الجيوسياسيّة لمشاريع الكيان الصهيوني على مياه نهر اليرموك.

٥- إبراز أهم المشاريع الجيوسياسيّة العربيّة المشتركة بين الدولتين السوريّة والأردنيّة المُقامة على نهر اليرموك.

مناهج البحث وأساليبه:

استخدم البحث المناهج والأساليب الآتية:

١- المنهج التاريخي: استُخدم من خلال استعراض الاتفاقيّات والمشاريع الاستعماريّة التي غيّرت توزيع مياه نهر اليرموك عبر الزمن، وأدّت لحدوث الصراع بين سورية والأردن من جهة؛ والكيان الصهيوني من جهةٍ ثانية.

٢- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال وصف حوض نهر اليرموك، وحصص توزيع المياه، وتحليل المتغيّرات الجيوسياسيّة وكيفيّة تأثيرها المباشر على نهر اليرموك.

٣- منهج المشكلات: من خلال دراسة المشكلات السياسيّة لتدخّل الكيان الصهيوني وأبعادها التي جسّدتها مشاريعه الاستعماريّة وانعكست سلباً على الدولتين السوريّة والأردنيّة.

٤- الأسلوب الكارتوغرافي: من خلال عرض خرائط توضيحيّة لموقع نهر اليرموك وحدوده وروافده.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الأبحاث العلميّة التي تطرّقت لدراسة الصراع على مياه نهر اليرموك من خلال جوانب معيّنة وتحدّدت بالآتي:

١- دراسة عطيّة، قصي، أزمة المياه بين سورية ودول الجوار وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في سورية، (٢٠٠٣م): والتي تناولت في جزءٍ منها أبرز الاتفاقيّات والمشاريع المائيّة للكيان الصهيوني في نهر اليرموك.

٢- دراسة kumpel, Hasn-Joachim, Jordan river basin-inventory of shared water pesources in western Asia (online version), (2013):

وتضمّنت دراسة طبوغرافيّة نهر اليرموك وخصائصه، وسياسة التدخل الصهيوني من خلال الاتفاقيّات عبر الأعوام ومشاريعه الصهيونيّة.

٣- دراسة Zeitoun, Abdallah, Mark. Shadi. And 4 others, The Yarmouk tributary to the jordan river 1, agreements impeding equitable transboundary water arrangement, (2019):

التي أظهرت بشكلٍ أساسي تقاسم مياه نهر اليرموك بين سورية والأردن والكيان الصهيوني واستخداماتها.

وهذا البحث يركّز على إظهار الأبعاد الاستعماريّة للكيان الصهيوني في حوض نهر اليرموك من خلال المشاريع التي قام بها بهدف منع الدولتين السوريّة والأردنيّة من حقهما في الاستفادة بشكلٍ كامل من مياه النهر.

أولاً: مفهوم الأنهار الدوليّة (International rivers):

لقد كان أول ظهور لمفهوم النهر الدولي في معاهدة باريس للسلام في عام ١٨١٤م وتمّ تعريفهُ بأنه "ذلك النهر الذي يفصل أو يخترق دولتين أو أكثر"[١]، ومن ثم تم اعتماده كمصطلح رسمي من خلال مؤتمر فيينا المنعقد عام ١٨١٥م حيث أطلق عليه (الطريق المائي الدولي).

ومنهُ يأتي مفهوم الأنهار الدوليّة بأنّها تلك الأنهار العابرة للحدود والتي تمر عبر أراضـي دولتين متجاورتين أو أكثر؛ وتُشـكّل جزءاً من حدودها؛ فتنبع من دولة وتصب في دولة أخرى أي أنّها تبدأ بدولة وتنتهي بأخرى.

ظهرت العديد من النظريّات في القانون الدولي التي حدّدت حصّـــة الدول المتشـــاطئة من مياه الأنهار الدوليّة وكيفيّة توزيعها، فتضـــمّنت العديد من المفاهيم التي منها قد أعطى حق الســـيادة المُطلقة لدولة المنبع في التحكم بمياه النهر، ومنها ما ركّز على السّـيادة التشـاركيّة والمتوازنة بين الدول؛ وذلك من خلال الاسـتثمار المشـترك لمياه النهر الذي يلبّي حاجات الدول جميعها بشـكل متسـاوي مهما كانت حاجاتها، بينما ركّز مفهوم آخر على المنفعة المتوازنة بشـكلٍ متناسـب مع متطلّبات كل دولة وحاجتها الفعليّة للمياه بناءً على معايير توضع على أساس عدد سكان الدولة ونشاطها الاقتصادي.

ثانياً: حوض نهر اليرموك وخصائصه:

١- موقع نهر اليرموك وحدوده:

يمتد نهر اليرموك فلكيّاً بين خطّي طول (٦ً١ ٢ً٤ ٣٢°) و(٩ً٤ ٨ً٣ ٣٢°) شـــرق خط غرينتش، وبين درجتيّ عرض (٢ً١ ١ً٠ ٣٦°) و(١ً٠ ٤ً٣ ٣٥°) شمال خط الاستواء، ممّا جعل المنطقة التي يمر بها تتميّز بمُناخ رطب شتاءً وشبه جاف صيفاً، كما توجد بجواره تربة خصبة صالحة لمعظم أنواع الزراعات إضافةً إلى انتشار المراعي، وترفده منابع وادي الرقاد ووادي العلان.

ينبع نهر اليرموك من بحيرة مزيريب في حوران بسورية ويصب في نهر الأردن، ويحد النهر من الشرق مرتفعات جبل العرب ومن الغرب الحدود السوريّة الفلسطينيّة، ومن الشمال درعا وهضبة الجولان أما من الجنوب فيحدّه الأردن، ويظهر ذلك من خلال الخريطة (١).

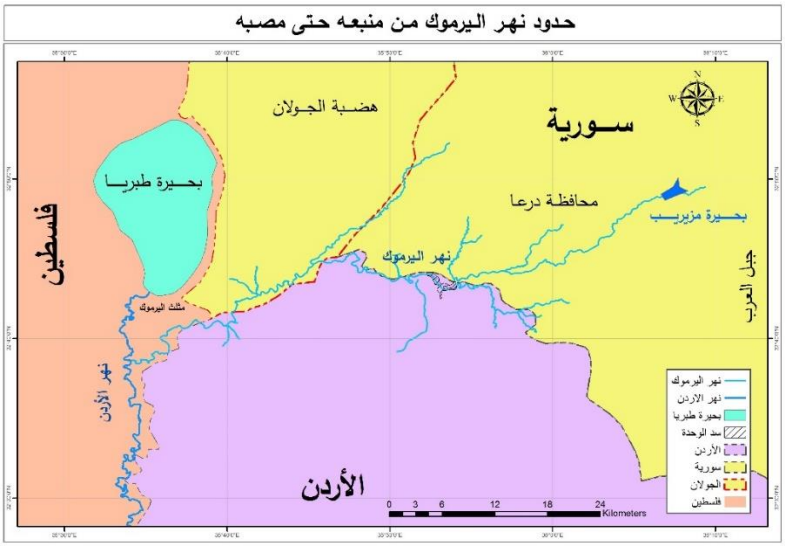

الخريطة (١): موقع وحدود نهر اليرموك من منبعه حتى مصبّه

المصدر: من عمل الطالبة.

[١]: عبد السلام، محمد: الجغرافيا السياسية للمياه، مكتبة نور، القاهرة، ٢٠٢١م، ص: ٦٢.

يشـغل نهر اليرموك بموقعه الجغرافي القسـم الأوسـط لمجرى نهر الأردن، حيث يوجد الحوض الأعلى للنهر في سـورية بلد المنبع وينتهي عند الأردن بلد المصب، ويشكّل الكيان الصـهيوني نقطة عبور للنهر، كما "يساير الحدود السوريّة الأردنيّة لمسافة ٦٦ كم، كما يلامس الحدود الفلسطينيّة لعدة كيلو مترات جنوبي بحيرة طبريا"[١].

٢- طبوغرافيّة نهر اليرموك وخصائصه:

يُعد حوض نهر اليرموك من أكبر روافد نهر الأردن مساحةً حيث "تقدر مساحة حوض نهر الأردن بـــ ١٨٢٨٥ كيلو متر مربع... ويغطي حوض اليرموك مساحة إجمالية تقدر بـ ٦٩٦٨ كيلو متر مربع"[٢]، ومنهُ تشكّل مساحة حوض نهر اليرموك ما يقارب نسبته ٣٨٪ من المساحة الإجماليّة لحوض نهر الأردن كما هو موضّح في الشكل البياني (١).

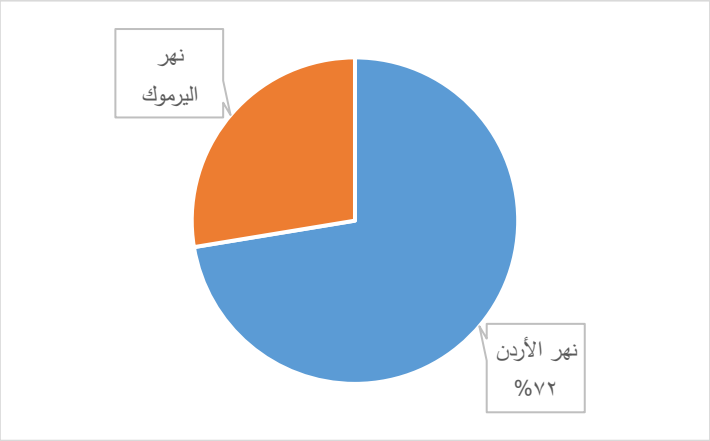

الشكل البياني (١): النسبة المئويّة لمساحة حوض نهر اليرموك بالنسبة لحوض نهر الأردن

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على البيانات المتوفرة.

يتميّز نهر اليرموك بأنّهُ من الأنهار القصيرة في بلاد الشام حيث "يبلغ طوله ٥٧ كم، يجري منها ٤٧ كم في الأراضي السورية"[٣]، وعلى الرغم من ذلك فهو لا يُقلل من قيمته الكبيرة كنهر دولي عابر، فمياهه تتقاسمها دولتا سورية والأردن حيث "يقع ما يقرب من ٨٠٪ من حوض النهر الذي تبلغ مساحته ٦٩٦٨ كم٢ داخل سورية، بما في ذلك الجولان الذي احتله الكيان الصـهيوني منذ عام ١٩٦٧، ويقع ١٩.٧٪ من حوض النهر داخل الأردن. ٠.٣٪ في فلسطين المحتلة"[٤] ويظهر ذلك من خلال الشكل البياني (٢).

[١] : قبلان، مروان: أزمة المياه في الوطن العربي، ط: ١، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨م. ص: ٧٢.

[2] : kumpel, Hasn-Joachim: Jordan river basin-inventory of shared water pesources in western Asia (online version), United Nations Economical Social Commission for Western Asia, 2013, P: 177-187.

[٣] : قبلان، مروان: مرجع سابق، ص: ٧٢.

[4] : Zeitoun, Abdallah, Mark. Shadi. And others: The Yarmouk tributary to the jordan river 1: agreements impeding equitable transboundary water arrangement, Issue: 3, Volume: 12, New Water alternatives, York, 2019, P: 1069.

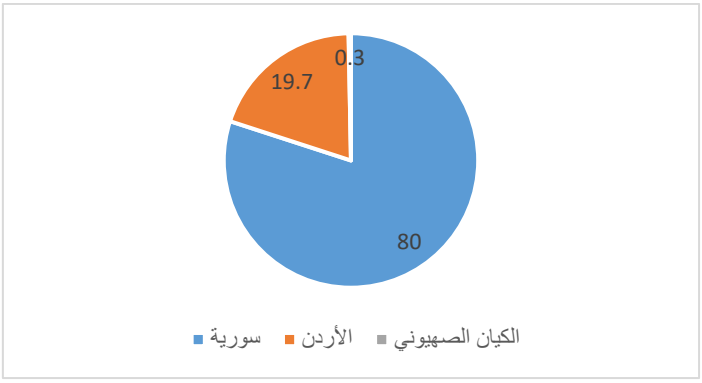

الشكل البياني (٢): النسب المئويّة لتوزّع مياه نهر اليرموك بالنسبة للدولتين والكيان الصهيوني

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على البيانات المتوفرة.

يتم استخدام مياه النهر في الزراعة بدرجة كبيرة في الدولتين، بينما تستخدم بدرجة أقل في توليد الطاقة الكهربائيّة ولاسيّما بالقرب من مثلث اليرموك*، ويُغذي النهر خمسة روافد رئيسيّة هي الزيدي، الذهب، الهرير، العلان، والرقاد من الجولان؛ والتي لا تقل أهميّتها عن النهر؛ كما يتوضّح ذلك من الخريطة (٢).

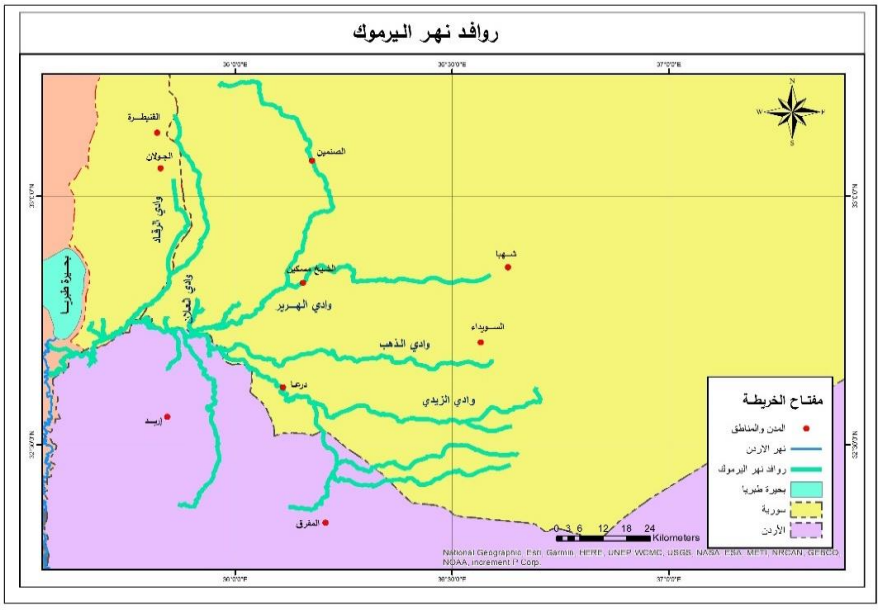

الخريطة (٢): روافد نهر اليرموك

المصدر: من عمل الطالبة.

*: هي الأرض الواقعة بين التقاء نهر الأردن واليرموك وبحيرة طبريا والحمة عند الحدود السوريّة الأردنيّة الفلسطينيّة.

يعد نهر الهرير أهم روافد اليرموك التي تخترق منطقة حوران، يبدأ من الشـــمال حيث يتغذى بالمياه القادمة من أقدام جبل الشـــيخ الجنوبية ومياه جبل العرب الغربية أهمها وادي أبو الذهب ووادي الســـماقيات، حيث يلتقي وادي الســـماقيات مع وادي العرام في أراضي الشيخ مسكين ويشكلان نهر الهرير، وتصب فيه مياه زيزون وينتهي في نهر اليرموك.

أما وادي الزيدي تقع حوضـــته في جنوب المنطقة وتبدأ مياهه بالتجمع قرب قمم جبل العرب وتســـيل على ســـفوحه الغربية وتجتمع وتشـــكل مجرى مائي شـــرق بلدة القريا في منطقة جبل العرب ومن ثم يســـير في منطقة حوران من الشـــرق إلى الغرب حتى ينتهي باليرموك، أهم روافده وادي الرقيق، ووادي الزعتري، وينابيع منطقة مزيريب.

بينما ينبع وادي الذهب من جبل العرب مروراً ببلدة الغارية الشـــرقيّة في الســـويداء وبلدتي الغاريّة الغربيّة وأم ولد في درعا وينتهي ببلدة تل شهاب، وتصل مساحة حوضه إلى ما يقارب ٧٥٨٤ كم٢.

"أما بالنسبة للتدفق السنوي لنهر اليرموك، يتراوح بين ٤٥٠ و٥٠٠ مليون متر مكعب"[١] وبالتالي فإنّ نظام جريان النهر شديد حيث يفيض في فصلي الشتاء والربيع، وتكون كميّة الهطل المطري الأعلى للنهر عند الحوض الأعلى منه؛ أي ضمن الأراضي السوريّة وخصـــوصـــاً في الجولان المحتل، "ويعد مجرى حوض اليرموك ثابتاً غير قابل للاتســـاع كونه صـــخريّاً قاســـياً يزداد عمقه مع الزمن بشـــكل عمودي فقط"[٢] فهو بذلك يضـــمن عدم حدوث أي نزاع مســـتقبلي بين الدول من ناحية توسّـــع مجراه الأفقي الذي يترافق معهُ التغيّر في ترسيم الحدود.

ثالثاً: التدخل الصهيوني وأزمة استثمار مياه اليرموك:

انعقد مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧م وهو المؤتمر الأول الذي أسس للحركة الصـهيونيّة؛ وشـجّع الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين، لكن الظروف لم تسمح له بالتطبيق على أرض الواقع وبقي قيد التخطيط حتى انتهاء الحرب العالميّة الأولى وتوقيع اتفاقيّة سايكس بيكو في عام ١٩١٦م لتقاسم نفوذ بلاد الشام بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني؛ فبدأت الوكالات اليهوديّة سياسة التفاوض مع فرنسا وبريطانيا لإنشاء مشروعها الاستعماري في فلسطين؛ وحصلت على دعم من بريطانيا ولاسيّما أنّ فلسطين وضعت ضمن مناطق نفوذها، فمهّدت الطريق للحركة الصـــهيونيّة من خلال دعمها لوعد بلفور في عام ١٩١٧م الذي تبنّى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وشـجّع اليهود بالهجرة إليها، كما طالبَ "بجعل الجزء السفلي من نهر اليرموك ومنطقة مثلث اليرموك ضمن الأراضـــي الفلسـطينية"[٣]، وفي عام ١٩٢٠م تمّ توقيع الاتفاقيّة الفرنسـيّة–البريطانيّة لترسـيم الحدود بين سـورية والأردن وفلسـطين، ودراســة مياه نهري الأردن واليرموك وكيفيّة اســتثمارها والتي من خلالها "تقوم حكومتا ســورية وفلســطين باختيار فريق من التقنيين لتدقيق مياه نهر الأردن واليرموك وروافدهما، وتقدير كمية المياه اللازمة لري الأراضـــي وتوليد الكهرباء"[٤] وتعد هذه الاتفاقيّة الأولى التي تنص على استثمار مياه نهر اليرموك في عهد الانتدابين الفرنسي والبريطاني.

---

[1] : kumpel, Hasn-Joachim: ibid, P: 187.

[٢] : وزارة الموارد المائية والري: الاستراتيجيّة المائيّة، دمشق، ٢٠٢٢م.

[٣] : مومني، محمد أحمد عقلة: نهر اليرموك والأمن المائي دراسة في الجغرافية السياسية، ج: ٢، ط: ١، (د. ن.)، عمان، ١٩٩٣م، ص: ٥٤.

[٤] : عطية، قصي: أزمة المياه بين سورية ودول الجوار وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة ماجستير منشورة، شعبة العلاقات الدولية. قسم الاقتصاد والتخطيط. كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠٠٣م، ص: ١٢١.

وفي عام "١٩٢٣م تم تبادل الأوراق التي تشكل الاتفاقيّة بين الحكومتين البريطانيّة والفرنسيّة حيث تركز الاتفاقيّة على حقوق المياه، لبريطانيا العظمى (اليهود، الأردن، فلسطين)، وفرنسا (لبنان، سورية)"[١] وبالتالي فإنّ إشراك اليهود في الاتفاقيّة دليل على أنّهم استطاعوا فرض وجودهم رسميّاً في استثمار مياه الأنهار في المنطقة بما فيها نهر اليرموك، ممّا أعطاهم المجال فيما بعد لتوسيع نفوذهم واحتلال قرية الباقورة المطلة على نهر اليرموك شمال الأردن؛ وفقاً لخطة روتنبرغ عام ١٩٢٦م.

في المقابل تم خلال العام نفسه توقيع "الاتفاقيّة الأولى لعلاقات حسن الجوار المبرمة بين الحكومتين البريطانيّة والفرنسيّة ركزت فيها المادة الثالثة على حقوق المياه"[٢] وكانت الوكالات اليهوديّة من جهة بريطانيا تملك الحق في مياه اليرموك، إلا أنها لم تكتفِ عند هذا الحد، فلم تكن مقاصدها واضحة منذ البداية إلا بعد جلاء القوات الفرنسيّة والبريطانيّة، حيث بدأت في تحقيق مشروعها الأكبر والمتمثّل باحتلال فلسطين في عام ١٩٤٨م، الذي فتح لها الآفاق في بناء مستوطناته على طول المجاري النهريّة، ومن خلاله بدأت أهدافها تظهر بشكلٍ غير مباشر على الدول المحيطة ولاسيّما بعد أن قام بتثبيت جذورها في المنطقة.

يعد احتلال فلسطين نقطة تحوّل في تغيير مسار حركة الكيان الصهيوني من خلال سعيه لتأمين مياه الشرب للمستوطنين اليهود الذين تضاعف عددهم نتيجة الهجرة؛ حيث أقام السدود على نهري الأردن واليرموك وأنشأ مشاريع لتحويل المياه وتخزينها متجاوزاً بذلك الحدود الفلسطينيّة، وكانت من أول المناطق التي سيطر عليها بعد النكبة حمّة طبريا الحدوديّة والتي تقع عند مثلث اليرموك بين الدولتين السوريّة والأردنيّة والكيان الصهيوني.

وبعد ذلك بدأت تتجسّد خفايا نواياه في الواقع من خلال اتباعه سياسة التهديد والضغط على سورية والأردن فأخذ يتحكّم الكيان الصهيوني بمياهها ويقاسمها على حصّة مياه اليرموك لتلبية احتياجاته المائيّة المتزايدة باستمرار، حيث أنّه "منذ أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، بدأت المواقف تتضارب بشأن تخصيص المياه في الحوض."[٣] وظهرت الحرب على المياه ممّا أدى للتدخل الأمريكي ووضع مخطط جديد يتناسب مع الدول التي تتقاسم مياه النهر مع إعطاء حصّة للكيان الصهيوني متذرعاً باللاجئين الفلسطينيين، "حاولت الولايات المتحدة تطوير مخطط لضمان توفير مياه الري لجميع السكان الذين يتقاسمون نهر الأردن، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين."[٤] ممّا أدى لحدوث أزمة على المياه.

وفي الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م شهدت سورية والأردن حرباً جديدة مع الكيان الصهيوني فزاد نفوذه الجيوسياسي في المنطقة من خلال احتلال الجولان السوري ممّا حرم سورية من حصّتها في مياه اليرموك حيث زادت حصة الكيان الصهيوني "بنحو ٧٠٠ مليون متر مكعب، ليرتفع مخزونه المائي السنوي من ٩٥٠ م م٣ إلى ١٦٥٠ م م٣"[٥]، وفي عام ١٩٩٠م قام "بتوسيع برك تربية الأسماك والرقعة الزراعية في منطقة الحمة السورية المحتلة"[٦] وهذا ما انعكس تأثيره سلباً على سورية والأردن في حدوث أزمة على المياه.

---

[1] : kumpel, Hasn-Joachim: ibid, P: 210.

[2] : kumpel, Hasn-Joachim: ibid, P: 210.

[3]: kumpel, Hasn-Joachim: ibid, P: 210.

[4]: kumpel, Hasn-Joachim :ibid, P: 211.

[٥] : سعيد، إبراهيم أحمد: استراتيجية الأمن المائي العربي، ط: ١، دار الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٢م، ص: ١٩٥.

[٦] : مومني، مرجع سابق، ص: ٧١.

ومع بداية التسعينات حدث العديد من المفاوضات الدوليّة لحل مشكلة المياه مع الكيان الصهيوني في المنطقة العربيّة حيث "سعى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ إلى إطلاق عملية سلام إقليمي وإيجاد حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي"[١] ولاسيّما مع سورية والأردن وفيما يخص نهر اليرموك وبحيرة طبريا، كما تبنّى المؤتمر "فكرة تقاسم تكلفة إنشاء محطات إعذاب مياه جديدة، تلك الفكرة التي جاءت من خبراء أجانب، وليس من الدول المعنية مباشرة."[٢]وذلك في سبيل تأمين كميّة أكبر من المياه الصالحة للاستخدام بما يتلاءم مع حاجات الدولتين والكيان الصهيوني من المياه، لكن لم يُطبّق ذلك في الواقع، لعدم وجود أي قبول من الدول المعنيّة لتنفيذ المشروع.

ومع نهاية عام ٢٠٠٩م قرّرت الدولتان السوريّة والأردنيّة في اجتماع مشترك بينهما إيجاز ملفات ترسيم الحدود وتقسيم حصة مياه نهر اليرموك حيث "اتفق الجانبان الأردني والسوري في ختام اجتماعات اللجنة العليا الأردنية–السورية المشتركة... على إتمام ملفات ترسيم الحدود والمياه بينهما"[٣] وكان ذلك هو التحديث الأخير قبل حدوث الأزمة السوريّة لترسيم الحدود بين البلدين وحل مشكلة مياه اليرموك، وأما بالنسبة لحدود الأردن مع هضبة الجولان فلم يتم وضع أي علامات لحين جلاء الكيان الصهيوني عنها، فلا يزال وجوده يشكّل عائقاً، حيث دخل نهر اليرموك ضمن قرار الترسيم إلا أنّ الحدود من جهة الجولان لم ترسّم بعد، وبذلك لا يزال الكيان الصهيوني يشكل أزمة جيوسياسيّة ومائيّة في المنطقة.

ونتيجة الحرب الإرهابيّة على سورية في عام ٢٠١١م لم يحدث أي تجديد في ملف مياه نهر اليرموك فيما يخص الكيان الصهيوني، بل تزايدت كميّة المياه التي يقوم بسرقتها مستغلاً الأوضاع الجارية، كما أثر ذلك على الأردن أيضاً حيث أنّه "خلال الحرب على سورية، كان الأردن أول المتضررين من انخفاض منسوب النهر، لأنّه يتحمل العبء الأكبر من المخاطر الهيدرولوجيّة وفقاً للمعاهدة الإسرائيليّة الأردنيّة، بغض النظر عن التدفق الذي يصل إلى سد الوحدة."[٤]

رابعاً: الأبعاد الجيوسياسيّة لمشاريع نهر اليرموك:

تُعد المشاريع الصهيونيّة على مياه نهر اليرموك قضيّة ذات أبعاد سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة، حيث قام الكيان الصهيوني بالعديد من المشاريع المائيّة (Water projects) التي تحمل في جُعبتها استغلال مياه اليرموك بدءاً من تأمين مياه الشرب وري المحاصيل الزراعيّة وتوليد الطاقة الكهربائيّة وصولاً إلى الاستغلال والاحتكار بمساندة بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة، هذا بالإضافة لمشاريعه مع الأردن وسرقة مياهه، حيث تمثّلت المشاريع بالآتي:

---

[1] : kumpel, Hasn-Joachim :ibid, P: 210.

[٢] : بولوك، جون ودرويش، عادل: حروب المياه الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، (ترجمة: هاشم أحمد أحمد)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (د. م.)، ١٩٩٩م، ص: ٥٥.

[٣] : اسكندر، لقمان: ترسيم الحدود بين الأردن وسوريا قبل نهاية العام، البيان، ٢٠٢٢/٤/١م.

الرابط: https://www.albayan-ae.cdn.ampproject.org

[4] : Avisse, Nicolas: Quantitative analysis of non-cooperative transboundary river basins these, Doctorrat geniedes eaux, Universite laval, Quebec: Canada, 2018, P: 88.

أولاً: مشاريع الوكالات اليهوديّة مع بريطانيا:

١- خطة مافروماتس ١٩٢٢م: "تقضي هذه الخطة بتحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا وبناء قناتين لري الأراضي الزراعية في الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن"[١] وكان هدفها الأساسي هو تقليل ملوحة مياه بحيرة طبريا من نهر اليرموك وجعلها صالحة للاستخدام وري الأراضي الزراعيّة الخاضعة لسيطرة الكيان الصهيوني مستقبلاً.

٢- مشروع روتنبرغ ١٩٢٦م: قام بالمشروع اليهودي روتنبرغ بدعم من السُلطات البريطانيّة التي منحته "امتيازاً مائياً لمدة ٧٠ عاماً، يسمح لليهود فقط باستخدام نهري الأردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية"[٢] ولاسيّما أنه كان ذلك خلال فترة انتدابها، ويهدف المشروع إلى حرمان سورية والأردن في الاستفادة من مياه النهر أو القيام بأي مشاريع تنمويّة نتيجة احتكار الكيان الصهيوني مستقبلاً لمياه نهر اليرموك، كما نتج عن ذلك أيضاً احتلال قرية الباقورة الأردنيّة (نهاريم) التي تقع بالقرب من الحدود السوريّة-الأردنيّة عند مُلتقى نهري اليرموك والأردن؛ وبذلك يستطيع التحكّم بمياه اليرموك في مشاريعه الزراعيّة والتنمويّة كتوليد الطاقة الكهربائيّة.

٣- مشروع أيونيدس ١٩٣٧م: وهو مشروع مكمّل للمشروع الذي بدأ به روتنبرغ في تحويل مياه اليرموك إلى بحيرة طبريا "وأهم ما قدمه المشروع هو الاقتراح بتحويل مياه نهر اليرموك بمعدل ١٠٦ م٣/ ثا باتجاه أراضي الغور الشرقية لري نحو ٤٥ ألف دونم، وتخزين مياه اليرموك أيضاً في بحيرة طبريا"[٣]، هذا وقد ركّز المشروع على "منع استثمار مياه نهر اليرموك إلا بموافقة شركة روتنبرغ اليهودية"[٤] ممّا أدى ذلك إلى عدم القيام بأي استثمار دون استشارة الشركة اليهوديّة ليبقى هو المتحكم الوحيد بأي مشروع من الممكن أن يقام على نهر اليرموك، وأي مشروع تخطط له الدولتان السوريّة والأردنيّة لا يتوافق مع شروط ومصالح الشركة فهو مرفوض، فكان هذا المشروع مجحف بِحق الدولتان ولم يتم تطبيقه على أرض الواقع.

٤- مشروع هايز ١٩٤٧م: قام المهندسان البريطانيّان هايز وسافيدج بإقامة مشروعهما على نهر اليرموك وتبنّى المشروع فكرة "تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا لتقليل نسبة ملوحتها"[٥] فمياه النهر العذبة تؤدي إلى تخفيض ملوحة البحيرة وخصوصاً في أشهر الصيف الجافة، ومن خلال المشروع يتم حجز نسبة من مياه اليرموك قبل وصوله ليصب بنهر الأردن.

كما قام هايز بتنفيذ العديد من المشاريع المائيّة على نهر اليرموك عبر ثماني مراحل من أجل الاستفادة من مياه النهر في الري وتوليد الطاقة الكهربائيّة، ومع حلول عام ١٩٤٨م وأثناء نكبة فلسطين وازدياد الهجرة اليهوديّة إليها؛ تم تعديل المشروع في زيادة حصتهم من مياه اليرموك ليتناسب ذلك مع مقوّمات وحاجات مستوطناتهم الجديدة.

---

[١] : عضايلة، عادل: الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)، ط:١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص: ١١٨.

[٢] : عرسان، عرسان وآخرون: الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة، ط: ١، جامعة الدول العربية-مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، دمشق، ٢٠١١م، ص: ١١١.

[٣] : سعيد، إبراهيم أحمد: مرجع سابق، ص: ١٧١.

[٤] : عضايلة، عادل: مرجع سابق، ص: ١١٩.

[٥] : عضايلة، عادل: مرجع سابق، ص: ١٢٢.

ثانياً: مشاريع الكيان الصهيوني المشتركة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة:

١- مشـروع ماكدونالد ١٩٥١م: كان الهدف من المشـروع تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا؛ وتوزيع المياه بشـكل متفاوت بين سـورية والأردن والكيان الصـهيوني حيث تم توزيع الحصـص عليها على التتالي (٤٥، ٧٧٤، ٣٩٤ م م٣) من كميّة المياه، مقابل مساحة (٣٠٠٠٠، ١٩٠٠٠٠، ٤١٦٠٠٠ دونم)، وهذا ما يظهر من خلال الجدول (١) والشكل البياني (٣).

الجدول (١): توزيع حصص مياه اليرموك على الدول المستفيدة من مشروع ماكدونالد ١٩٥١م

اسم البلد	كميّة المياه (مليون م٣)	مساحة الأراضي المراد ريها (دونم)
سورية	٤٥	٣٠٠٠٠
الأردن	٧٧٤	١٩٠٠٠٠
الكيان الصهيوني	٣٩٤	٤١٦٠٠٠

المصدر: عطية، قصي. (٢٠٠٣م). أزمة المياه بين سورية ودول الجوار وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في سورية. بتصرّف. ص: ١١٩.

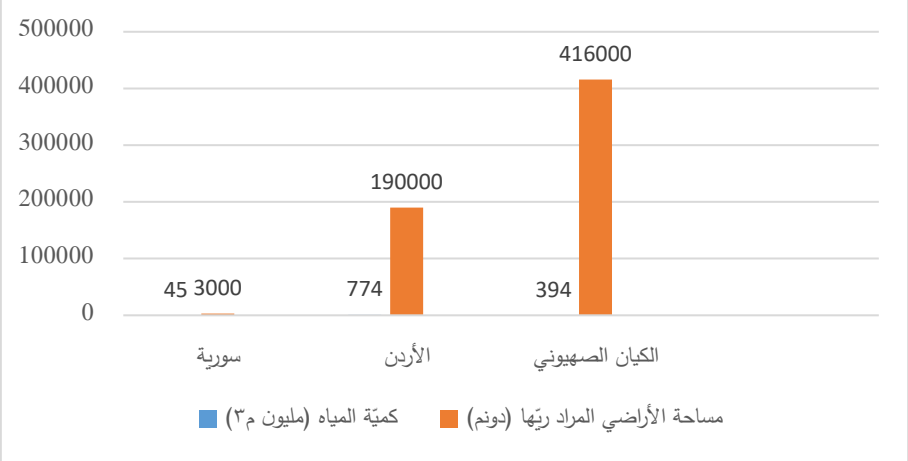

الشكل البياني (٣): توزيع حصص مياه اليرموك على الدول المستفيدة من مشروع ماكدونالد ١٩٥١م

المصدر: من عمل الطالبة بناءً على المعلومات المتوفرة.

مما سـبق يُلاحَظ أن مشـروع ماكدونالد هو مشـروع صـهيوني بامتياز حيث أعطى الكيان الصـهيوني النسـبة الأكبر من المياه والأراضي الزراعيّة على حساب الدولتين السوريّة والأردنيّة.

٢- مشروع بونجر ١٩٥٢م: كان المشروع بالتعاون مع وكالة الغوث الأمريكيّة لحل الخلافات على مياه نهر اليرموك، حيث قرّرت إقامة "سـد على نهر اليرموك عند المقارن، وكذلك إنشـاء محطتين لتوليد الكهرباء وقناتين... هما قناة الغور الشـرقية وقناة الغور الغربية"[١]، لكن تلقى هذا المشروع الرفض من قِبَل الكيان الصـهيوني لعدم وجوده رسـميّاً في المشـروع بشكل يثبت حصـته في مياه اليرموك والمشاريع التي سوف تقام عليه، مما أدى لإلغائه.

[١] : حسين، فتحي علي: المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧م، ص: ١٧١.

٣- مشروع تشارلز ماين ١٩٥٣م: اعتمد على مشروع ماكدونالد الذي سبقه في توزيع حصص المياه بين سورية والأردن والكيان الصهيوني مع إبقاء كميّتها كما خُصّصت من قبل دون أي تغيير، بالإضافة إلى أنه قرر "إقامة سد المقارن وسد العدسية... وتحويل الفائض إلى فلسطين المحتلة"[١] عن طريق تخزينه في بحيرة طبريا وبالتالي تحويله للكيان الصهيوني.

٤- مشروع جون كوتون ١٩٥٤م: ومن مقرراته "سحب ١٠٠ مليون م٣ من بحيرة طبريا لتعوض من مياه اليرموك لتُروى بها أراضي بيسان"[٢] وبذلك زيادة كميّة مياه اليرموك المخزّنة في البحيرة لري الأراضي التي يسيطر عليها الكيان الصهيوني في فلسطين.

٥- مشروع جونستون ١٩٥٣-١٩٥٥م: استمرّ هذا المشروع منذ عام ١٩٥٣م وحتى ١٩٥٥م، حيث تواصل الكيان الصهيوني مع الرئيس الأمريكي أيزنهاور لوضع خطة تناسب متطلبات الكيان الصهيوني في حصّته من المياه في نهر الأردن واليرموك، فأرسل مندوبهُ أريك جونستون للتفاوض بشأن توزيع المياه؛ فاقترح إقامة العديد من المشاريع المائيّة والتي منها "إنشاء سد على نهر اليرموك عند بلدة العدسية لتحويل مياه الفيضانات إلى طبريا"[٣]؛ وإنشاء سد المُقارن على نهر اليرموك، لكن هذه المشاريع لم تدخل حيّز التنفيذ. وفي المقابل اجتمعت اللجنة العربيّة والكيان الصهيوني كلٍ على حِدى؛ لتحديد كميّة المياه اللازمة من نهري الأردن واليرموك وكيفيّة توزيعها وفقاً للمشروع، وكان التوزيع كما يظهر في الشكل البياني (٤).

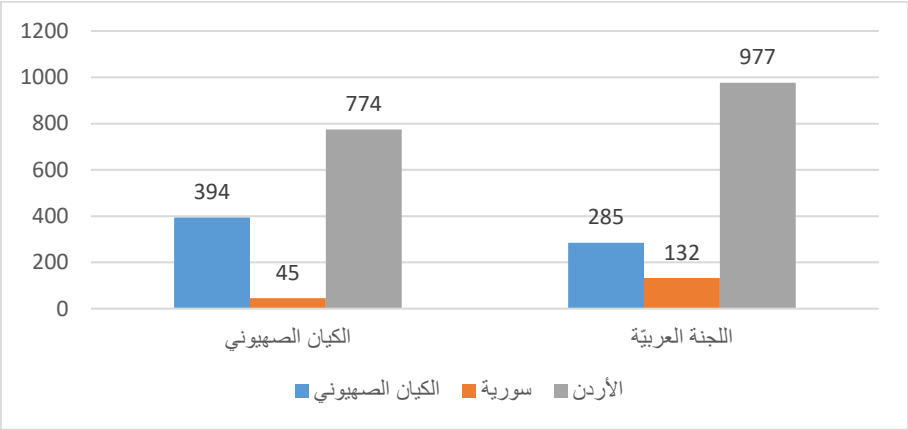

الشكل البياني (٤): توزيع مياه نهري الأردن واليرموك بين الدول العربيّة والكيان الصهيوني (بالمليون م٣) بحسب اللجنة العربيّة والكيان الصهيوني

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على البيانات المتوفرة في كتاب: سعيد، إبراهيم أحمد. استراتيجية الأمن المائي العربي. ص: ١٨٣-١٨٤.

ومن الشكل البياني (٤) كان التفاوت واضحاً بين توزيع المياه لدى اللجنة العربيّة والكيان الصهيوني، فالكيان الصهيوني استغل حصة الدول العربيّة في توزيع المياه.

لقد قام جونستون بأربع جولات لدراسة توزيع المياه، واقترح خطة جديدة لتوزيع المياه إلا أنّ توزيعه لم يكن عادلاً ولم يأخذ أي اعتبار لحق الدول العربيّة، ممّا أدّى إلى أنّ خطته "فشلت سياسياً بعد أن رفض مجلس جامعة الدول العربية التصديق عليها في تشرين الثاني عام ١٩٥٥م، لأنها تشكل اعترافاً رسمياً بدولة إسرائيل، كما كانت «لإسرائيل» تحفظاتها على الخطة إذ يخشى

[١] : عطية، قصي: مرجع سابق، ص: ١٢٠.

[٢] : سعيد، إبراهيم أحمد: مرجع سابق، ص: ١٨٦.

[٣] : سعيد، إبراهيم أحمد: مرجع سابق، ص: ١٨٣.

السياسيون فيها من تشجيع الدول العربية على المطالبة بمصادر المياه في أعالي نهر الأردن"[١]، وبالتالي تم رفضها من العرب كما رفضها الكيان الصهيوني، كونها لم تحقّق توازناً بين متطلبات الدول العربيّة والكيان الصهيوني من المياه.

وبعد فشل خطة جونستون تبنّى الكيان الصهيوني مشروع السنوات العشر في عام ١٩٦٦م الذي تضمّن تخزين قسم من مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا، كما ضاعف من حصّته في كامل مياه النهر.

ثالثاً: مشاريع الكيان الصهيوني مع الأردن:

١- مشروع أرماند هامر ١٩٨٨م: وكان أهم ما توصّل إليه إقامة مشروع مشترك بين الأردن والكيان الصهيوني حيث "يشترك فيه الكيان الصهيوني بتحويل فيضان نهر اليرموك في الأراضي الأردنية إلى بحيرة طبريا"[٢].

٢- إتفاقيّة وادي عربة ١٩٩٤م: وهي معاهدة السلام التي وُقّعت بين الكيان الصهيوني والأردن، وتضمّنت في جزءٍ منها على مشروع توزيع مياه اليرموك بينهما وتحديد كميّاتها تبعاً لفصلي الصيف والشتاء، متجاهلين وجود سورية وحقها في مياه اليرموك ولاسيّما أنّها بلد المنبع، وتضمّنت "التجديد الأوتوماتيكي لاستئجار أراضي الباقورة المحددة ب ٢٥ عاماً، ما لم يقم أحد الطرفين بإخطار الطرف الثاني في رغبته بالإنهاء"[٣] حيث أعطى الأردن من خلالها للكيان الصهيوني حق التصرّف في المياه واستثمارها متوقعاً حصوله على كميّة أكبر من المياه؛ لكن ذلك لم يتحقّق فالكيان الصهيوني سلب حق الأردن في المياه مخالفاً للاتفاقيّة وقام باستبدال حصة الأردن من النهر ببحيرة طبريا، "ولم يلتزم الكيان الصهيوني بوعوده المائية تجاه الأردن، بل إن المياه التي حصل عليها الأردن من بحيرة طبريا بدل حصته التي تدفقت عليها من نهر اليرموك كانت ملوثة"[٤] وهذا ما أدى إلى تراجع اقتصاد الأردن الزراعي وعجزه المائي بحصوله على مياه غير صالحة للاستخدام خلال تلك السنوات.

وفي عام ٢٠١٩م ومع انتهاء مدّة الاتفاقيّة المحدّدة، استعاد الأردن حقه بالمياه والزراعة في قرية الباقورة، وفي المقابل وقّع الأردن اتفاقاً مع الكيان الصهيوني عام ٢٠٢١م "يبيع الاحتلال بموجبه ٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً لعمان يتم ضخها من بحيرة طبريا إلى الأردن لغايات الشرب وري المزروعات"[٥]، وكما هو معروف أنّ جزءاً من مياه نهر اليرموك يذهب إلى البحيرة ويكون الكيان الصهيوني قد باع للأردن حقّه في المياه.

رابعاً: أهم المشاريع المائيّة العربيّة المشتركة المُقامة على نهر اليرموك:

بحسب المفهوم الواسع في القانون الدولي يجب أن يكون هناك استثمار مشترك في مياه النهر بين الدول المتشاطئة؛ وهذا ما سعت له الدولتان السوريّة والأردنيّة بالفعل في سبيل تحقيق الأمن المائي من خلال العديد من المشاريع التي وقّعت بين الدولتين وحصلت على تأييد ودعم الدول العربيّة ومنها:

---

[1] : kumpel, Hasn-Joachim: ibid, P:194.

[٢] : فارس، نبيل: حرب المياه في الصّراع العربي الإسرائيلي، دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص: ٣١٦.

[٣] : عبد الراشد، باسل محمد: معاهدة السلام الأردنية-الاسرائيلية لعام ١٩٩٤ دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٨م، ص: ٦٤.

[٤] : عبد الراشد، باسل محمد: مرجع سابق، بتصرّف، ص: ٦٦.

[٥] : زايد، أغيد: ملف المياه بين دمشق وعمان.. توظيف سياسي أم ظروف مناخية؟، عمان نت، ٢٠٢٢/١٠/٢٥م.

الرابط: https:// www.ammannet.net

١- المشروع العربي لبناء سد المُقارن في عام ١٩٥٣م: تمّ توقيع هذا المشروع في دمشق بين الحكومتين السوريّة والأردنيّة رداً على مشروع جونستون الذي خُطّط له في تلك الفترة، وتكوّن من أربعة عشرة مادة نصّت في محتواها على بناء سد في المقارن على أن يمتد باتجاه العدسيّة غرباً بهدف تزويد سورية والأردن بالمياه واستخدام مياه حوض اليرموك لري الأراضي الصالحة للزراعة وبناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية "تقسم الطاقة الكهربائية المولدة من محطة المقارن بين سورية والأردن بنسبة ٧٥٪ لسوريا و٢٥٪ للأردن"[١]، وكان من المقرّر أن تحصل سورية سنوياً من مياه نهر اليرموك على ٨٠ م م٣، بينما يحصل الأردن على ٣٣٠ م م٣، لكن وجود الكيان الصهيوني في المنطقة عرقل إقامة سد العدسيّة وحدّ من إنجاز المشروع، ممّا منع سورية والأردن من استثمار المياه وتنفيذ المشروع.

٢- مشروع اليرموك الكبير بين عامي ١٩٥٧-١٩٧٩م: كان الهدف من المشروع إقامة سدي المخيبة والمقارن على نهر اليرموك وهو إكمال للمشروع السابق الذي لم يحقق على أرض الواقع وكانت الخطوة الأولى هي إنشاء الأردن لقناة الغور الشرقيّة (قناة الملك عبدالله) بهدف نقل مياه اليرموك من الحمّة السوريّة إلى عمان وبدعم من الدول العربيّة تم إنشاء القناة في بداية الستينيّات من القرن الماضي.

٣- مشروع سد الوحدة عام ١٩٨٧م: في السبعينيّات طالب الأردن بمشروع جديد نظراً لأن الكيان الصهيوني استغل حصته في مياه النهر "إلا أن ارتفاع تكلفة المشروع التي قدرت حينها بنحو مليار دولار عرقلت تنفيذه"[٢]، وخلال عام ١٩٨٠م قرر الأردن تجميد المشروع آملاً بوصوله بحل لإقناع سورية في توقيع تسوية للمياه مع الكيان الصهيوني، إلى أن تم الاتفاق مع سورية بإقامة مشروع جديد مشترك وهو سد الوحدة في عام ١٩٨٧م.

بقرار من حكومتي الدولتين السوريّة والأردنيّة تم الاتفاق على إلغاء الاتفاقيّة الموقعة عام ١٩٥٣م واستبدالها بإقامة مشروع سد الوحدة "بطول ١١٠ متر وبطاقة تخزينية تبلغ ١١٥ م م٣"[٣] ضمن اتفاقيّة استثمار مياه نهر اليرموك بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣م، بهدف توفير المياه للبلدين وكان من أهم مقرراتها بناء سد وخزان الوحدة على مقربة من محطة المقارن في سورية وإقامة منشأة لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه السد، إضافةً لإقامة مشروعين فصليين في الجزء الأعلى والأسفل من النهر يستخدمان لري المزروعات حيث "يروي مشروع ري اليرموك الأسفل مساحة ٦٨٠٠ هكتار، ويروي مشروع ري اليرموك الأعلى محاصيل شتوية مساحة ١٠٥٠٠ هكتار"[٤]

أما فيما يخص الحدود احتوت المادة الثالثة عشرة من الاتفاقيّة على أن "تبقى الحدود بين البلدين على ما هي عليه قبل إقامة سد الوحدة ومنشآته، وتعتبر مرسومة على سطح الماء"[٥]

---

[1] : United Nations: Syria and Jordan agreement concerning the utilaition of the Yarmouk waters, No: 2437, United nations-treaty series 1954, (n.d), P: 32.

[٢] : عضايلة، عادل: مرجع سابق، ص: ١١٢.

[٣] : مجهول. سد الوحدة (نهر اليرموك)، المعرفة، ٢٠٢٢/١٠/٢٣م.

الرابط: https://www.m.marefa.org

[٤] : وزارة الموارد المائيّة والري: الاستراتيجيّة المائيّة، اتفاقيّة بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنيّة الهاشمية من أجل استثمار مياه نهر اليرموك، دمشق، ٢٠٢٢.

[٥] : وزارة الموارد المائيّة والري: الاستراتيجيّة المائيّة، مرجع سابق.

هذا وقد قامت الدولتان بالعديد من المشاريع المنفردة على حوض اليرموك والتي يصل عددها إلى ٤١ سداً، إضافة لسد الوحدة بين سورية والأردن، حيث استفادت سورية من مياه النهر من خلال إقامة مشاريعها المائيّة في حوران كمشروع مزيريب وسد درعا الشرقي وسدود متفرقة في جبل العرب، كما أقام الأردن من جهته العديد من السدود أهمها (البويضة، الغدير، سما السرحان)، وكانت الغاية من هذه السدود هي تأمين مياه الشرب وسقاية الثروة الحيوانية وتربية الأسماك والري، كما تخزن هذه السدود كمية من المياه تقدر بنحو ٢٢٤.٦ مليون متر مكعب عدا سد الوحدة الذي يخزن لوحده ٢٢٥ مليون متر مكعب تروي هذه السدود مساحة من الأراضي تصل إلى ١٣.٦٤٠ ألف هكتار.

وممّا سبق ذكره تكون الدولتان قد وصلتا إلى مبتغاهما في إقامة مشروع موحد طال انتظاره والتخطيط له محققين وحدة فعليّة وقوة جيوسياسيّة في وجه الكيان الصهيوني وسياسته الاستعماريّة.

وفي عام ٢٠٢١م وقّعت الدولتان اتفاقيّة تنص على إعادة "تفعيل اللجنة الفنية المشتركة بين وزارتي الموارد المائية السورية والأردنية، لمتابعة تنفيذ اتفاقية استثمار نهر اليرموك"[١]، وطالب الأردن بتزويد حصته من مياه سد الوحدة لزيادة حاجته للمياه نتيجة نزوح اللاجئين السوريين إليه. "وسبق أن ضخت سورية في عام ٢٠٠٢ ثلاثة ملايين متر مكعب من مياه سد "سحم" لمساعدة الأردن في حل أزمته المائية"[٢].

النتائج والمقترحات:

أولاً: النتائج:

١- يعد مصطلح الأنهار الدوليّة من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها مع التزايد السكاني وتوسع في التنمية الزراعية.

٢- يشغل نهر اليرموك بموقعه أهميّة جيوسياسيّة خاصة بالنسبة للدولتين السوريّة والأردنيّة من جهة؛ وفلسطين المُحتلة من جهة أخرى.

٣- شكّل وجود الكيان الصهيوني حدوث أزمة في مياه نهر اليرموك تطوّرت تدريجياً مع سياسات الكيان العدوانيّة واحتلاله للأراضي السوريّة والأردنيّة.

٤- يبقى الكيان الصهيوني دخيلاً على المنطقة على الرغم من دعم من الحكومتين البريطانيّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة له في إقامة مشاريعه المائيّة وتقاسم المياه واعترافها بحصته في نهر اليرموك.

٥- يمثل إصرار الدولتين السوريّة والأردنيّة على إقامة مشاريع تنمويّة مشتركة على نهر اليرموك دليلاً على الوحدة السياسيّة والتعاون العربي في وجه الكيان الصهيوني.

ثانياً: المقترحات:

١- توقيع اتفاقيّات مائيّة جديدة بين سورية والأردن لتعميق التعاون العربي وتحقيق الأمن المائي، والتفاوض بشأن تنظيم استخدام المياه بما يضمن حقوق البلدين ويمنع الكيان الصهيوني من احتكار المياه العربيّة ويحد من سرقتها، إضافةً إلى متابعة الدولتين

[١] : زايد، أغيد: مرجع سابق.
الرابط: https://www.ammannet.net

[٢] : زايد، أغيد: مرجع سابق.
الرابط: https:// www.ammannet.net

ومراقبتهما لمنسوب مياه النهر بشكل دائم، وإقامة مشاريع مائيّة جديدة بين الدولتين للاستفادة بشكل أكبر من مياه النهر في ري الأراضي الزراعيّة وتوليد الطاقة الكهربائيّة، ودراسة مواقع التخزين المناسبة في النهر لتخزين الفائض والاستفادة منه صيفاً.

٢- تكثيف المراقبة العسكريّة على المياه، والتأكيد على استعادة الأراضي العربية المحتلة، وتفعيل عمليّة السلام.

٣- السعي لموقف عربي موحّد في اتخاذ قرار يضمن حقوق البلدين في مياه نهر اليرموك ويحد من مشكلة المياه.

٤- زيادة مساحة الأراضي الزراعيّة التي تُروى من مياه النهر في الدولتين واستثمارها فيما يحقق المنفعة ويزيد من الدخل الاقتصادي للدولتين، وإقامة محميّات طبيعيّة مشتركة على جوانب نهر اليرموك فيما يشجع السياحة البيئية في البلدين.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (٥٠١١٠٠٠٢٠٥٩٥).

المراجع:

أولاً: الكتب:

١- بولوك، جون ودرويش، عادل: حروب المياه الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، (ترجمة: هاشم أحمد أحمد)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (د. م.)، ١٩٩٩م.

٢- حسين، فتحي علي: المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧م.

٣- سعيد، إبراهيم أحمد: استراتيجية الأمن المائي العربي، ط:١، دار الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٢.

٤- عبد السلام، محمد: الجغرافيا السياسية للمياه، مكتبة نور، القاهرة، ٢٠٢١م.

٥- عرسان، عرسان وآخرون: الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة، ط:١، جامعة الدول العربية-مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، دمشق، ٢٠١١م.

٦- عضايلة، عادل: الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)، ط:١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥م.

٧- فارس، نبيل: حرب المياه في الصّراع العربي الإسرائيلي، دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م.

٨- قبلان، مروان: أزمة المياه في الوطن العربي، ط:١، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، (١٩٩٨م).

٩- مومني، محمد أحمد عقلة: نهر اليرموك والأمن المائي دراسة في الجغرافية السياسية، ج:٢، ط:١، (د. ن.)، عمان، ١٩٩٣م.

ثانياً: الرسائل الأكاديميّة:

١- عبد الراشد، باسل محمد: معاهدة السلام الأردنية-الاسرائيلية لعام ١٩٩٤ دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٨م.

٢- عطية، قصي: أزمة المياه بين سورية ودول الجوار وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة ماجستير منشورة، شعبة العلاقات الدولية، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠٠٣م.

ثالثاً: المصادر الأجنبيّة:

1- Avisse, Nicolas: Quantitative analysis of non-cooperative transboundary river basins these, Doctorrat geniedes eaux, Universite laval, Quebec: Canada, 2018.

2- kumpel, Hasn-Joachim: Jordan river basin-inventory of shared water pesources in western Asia (online version). United Nations Economical Social Commission For Western Asia, 2013.

3- United Nations: Syria and Jordan agreement concerning the utilaition of the Yarmouk waters. No: 2437. United nations-treaty series 1954, (n.d).

4- Zeitoun, Abdallah, Mark. Shadi. And others: The Yarmouk tributary to the jordan river 1: agreements impeding equitable transboundary water arrangement, Issue: 3, Volume: 12, Water alternatives, New York: state, 2019.

رابعاً: المواقع الإلكترونيّة:

١- اسكندر، لقمان: ترسيم الحدود بين الأردن وسوريا قبل نهاية العام، البيان، ٢٠٢٢/٤/١م.

الرابط: https://www.albayan-ae.cdn.ampproject.org

٢- زايد، أغيد: ملف المياه بين دمشق وعمان.. توظيف سياسي أم ظروف مناخية؟، عمان نت، ٢٠٢٢/١٠/٢٥م.

الرابط: https://www.ammannet.net

٣- مجهول: سد الوحدة (نهر اليرموك)، المعرفة، ٢٠٢٢/١٠/٢٣م.

الرابط: https://www.m.marefa.org

خامساً: الوزارات:

- وزارة الموارد المائيّة والري: الاستراتيجيّة المائيّة، دمشق، ٢٠٢٢.

- وزارة الموارد المائيّة والري: الاســـتراتيجيّة المائيّة، اتفاقيّة بين الجمهورية العربية الســـورية والمملكة الأردنيّة الهاشـــمية من أجل استثمار مياه نهر اليرموك، دمشق، ٢٠٢٢.